الفطرة

مجلة شهرية جامعة تبحث في الأدب والاجتماع والسياسة والتاريخ والاخلاق

ـ تهتم بكل ماله علاقة بأقطار الشرقية الأدنى والأوسط وعوالمها في المهاجر ـ

واجبات الصحف الحق وحقوقها

من الثورة العثمانية الى الثورة المصرية ـ محمد علي الطاهر

تطهير النفوس بسادة الاخلاق — احمد الدالي

الصحافة هي كانت سفراء الدول العربيه وقناصلها ـ عبد الهادي رجب

اذا هممت بامر ففكر في عاقبته — عباس يوسف الدالي

ضحية الشك — محمد علي عيسى

الحصار العربي — خميس حماد ريان

معاهدة لوزان — توفيق حداد

مراكش الدامية — الدكتور احمد زكي ابو شادي

ان الحياة وليدة الاجهاد — لشاعر الجبل

الى احرار العالم — لآية الله الكاشاني

الحياة الاجتماعية ـ باب التاريخ ـ انباء الاقطار والامصار الخ .

باب السياسة العربية

من الثورة العثمانية الى الثورة المصرية

ماذا صنع الترك لاصلاح الدولة

بعد خلع السلطان عبد الحميد ؟

ذكريات قديمة من محفوظات الاستاذ محمد علي الطاهر

شهد محرر «العالم العربي» احدى الجلسات القومية في «دار الشورى»

فهي الصحيفة النقية التي لا تخاتل ولا تداهن ولا تحيد قيد شعيرة عن مبادئها المستقيمة وجهادها الاستقلالي ودعايتها للاتحاد والتقوي به في نصرة المبادي المنشودة. ومع ذلك فعلى الرغم من عنايتها بالاستقامة المشهودة، ومجاهدتها المعهودة، لم تنل من ممثلي دول الغرب الاعانة المقصودة مع استطاعتهم وقدرتهم عليها وقد مضت السنون الكثيرة والجريدة تصلهم اولاً والمجلة تواصل زيارتها اياهم بعد ذلك، وهم لم يوجهوا اليها حتى ولا جملة من رضاء. وهذه معاملة لا تصح لدينا مقابلتها الا بالاصطبار، وتوجيه الانظار . وفي املنا ، ان يعيروا كلمتنا مسمعهم الرائق وعنايتهم اللائقة بما لدينا من حسن العقيدة في فهمهم المسائل على نسبة رقيهم وعلمهم باعتبار انهم قادة الامة الرسميون، وقبلة التوجه الى عزمهم وعزيمتهم وكذلك الى مكارم اخلاقهم. وانا لما يوعدونه من الحقوق الواجبة لهذه الصحيفة بعد خدمتها الصادقة ومتابعة استلامها السنين العديدة لمرتقبون

بالقاهرة وكان صاحبها الأستاذ محمدعلي الطاهر هو المحدث المسامر في تلك الليلة الحافلة باحاديث الادب والتاريخ والسياسة، وكانت الثورات الشعبية والانتفاضات القومية هي محور الاحاديث ورأس المواضيع التي دارت في ذلك المجلس، والى القراء خلاصة عما افضى به الاستاذ من ذهن حاضر ووحي الخاطر، قال :

خلع عبد الحميد = انصافاً للتاريخ يجب اولا الكف عن ترديد الدعاية الاجنبية التي كانت دول الاستعمار تروجها عن ظلم السلطان عبد الحميد الخليفة الكبير واسطورة تهتكه وترفه، لان هذه الدعاية الكاذبة كانت الدول المستعمرة لبلاد المسلمين والعرب تذيعها بقصد اهانة دولة الخلافة العثمانية صاحبة النفوذ الاكبر على العالم الاسلامي وموضع آماله، لتحط من شأن الدولة العلية لتقطع الامم المستعبدة كل امل بالخلاص من حكم المستعمرين . بل ان الاتراك انفسهم لم ينسبوا لعبد الحميد سوى الاستبداد، واما سيرته الشخصية ووطنيته فلم يجرحهما احد، لانه كان ملكاً عظيماً، ولذلك لا يجوز لكتابنا تشبيه فاروق الخليع بعبد الحميد

الدستور العثماني = نحن الان في تموز سنة ١٩٠٨ يوم كنا فتياناً صغاراً، فسمعنا ان الضباط الشبان في الجيش العثماني قد تمكنوا في استنبول من القيام بانقلاب جعل السلطان عبد الحميد يعلن الدستور، ولا ازال الى الان اتذكر بعد ٤٥ عاماً تلك الاحتفالات الفخمة والمهرجانات العظيمة التي قامت بها ممالك الامبراطورية العثمانية ابتهاجاً بهذا الحادث التاريخي الذي مز اقطارا كثيرة في افريقيا وآسيا واوربا، من حدود تونس وصحراء فزان وطرابلس الغرب في افريقية حتى خليج البصرة وسواحل اليمن في آسيا، ومن مكدونيا في اوروبا حتى حدود القوقاز في روسيا

وكان اول شيء قامت به حكومة الانقلاب انها شرعت بتعميم الاصلاح في جميع مرافق البلاد، وكان التجديد في جهاز الدولة يجري بكل همة وسرعة، وكان شعار العهد الجديد يقوم على قواعد ثلاث وهي «حريت

عدالت: مساوات »

الحريات والصحافة = وكان اول عمل بارز قامت به الحكومة العثمانية انها اصدرت الاوامر باطلاق الحريات جميعاً، والصحف تصدر بلا رخصة ولا تحريات ولا تأمين، فكل عثماني ان اراد ان يصدر جريدة «وباللغة التي يريدها» على شرط واحد بسيط وهو ان يخطر صاحب الجريدة الوالي او المتصرف قبل ٢٤ ساعة بانه هناك جريدة ستصدر باسم كذا، وبذلك تركوا الصحف لطبيعة العرض والطلب، ليحكم الرأي العام على الجريدة فاما ان يقبل عليها ان اعجبته، واما ان ينبذها ويسقطها من حسابه ان لم تعجبه. واصدرت حكومة استانبول امرا بتخفيض اجور البريد وخصوصاً على المطبوعات، فكانت الجريدة تجوب انحاء الدنيا العثمانية بين اوروبا وآسيا وافريقية بسعر بسيط هو «بارتان» عن كل ٥٠ غراماً، وكانت البارة يومها تساوي بعملتنا الحاضرة الان سنة ١٩٥٣ نحو سدس المليم. واما اجرة الكيلو على الكتب فكانت قرشاً عثمانياً واحدا فقط، وهي الان في مصر ١٢ قرشاً مصرياً والعياذ بالله

الشرطة = وكانت البلاد العثمانية تحكم قبل الانقلاب «بالضبطية» اي بشرطة يشبه حالها حال بوليسنا المصري اليوم ، فبادرت الحكومة الجديدة الى تشكيل بوليس جديد على الطراز الحديث وانشأت لذلك مدارس بوليس في عاصمة كل ولاية وكانت تدفع للطلاب مرتبات سخية وتسكنهم في اماكن مرفهة، واشترطت على كل منتسب لسلك الشرطة ان يكون من حملة الشهادات الدراسية ومن الذين يحملون مضابط «حسن حال» يمضيها رئيس البلدية والقاضي الشرعي وبعض فضلاء البلدة، وبعد ثلاث سنين قضوا على البوليس العتيق تماماً، وبذلك كانت «الامية» معدومة في البوليس الجديد، كما ان الحكومة العثمانية كانت تصرف له ملابس انيقة من الجوخ الجيد وتفصل كل بدلة للشرطي تفصيلا لتتناسب مع حجمه وجسمه. واما المرتبات فكانت سخية جداً، واني اتذكر انها كانت ٦ جنيهات عثمانية ذهبية كل شهر «للنفر» و٦٠ للضابط وهكذا ..

وبمناسبة كلمة ضابط اقول ان القاب الضباط لا تطلق على رؤساء البوليس بل تركت هذه الالقاب للجيش وحده، واما البوليس فكانت القابه خاصة به مدير ومفتش وكوميسير ومعاون كوميسير، واظن ان هذه التسميات مأخوذة عن نظام والقاب البوليس الفرنسي، على انه لا يوجد دولة في الدنيا تلقب البوليس بالقاب ضباط الجيوش سوى مصر، لان الانكليز ارادوا ذلك لارهاب الشعب وتخويفه من البوليس، حتى ان بوليس دول الجامعة العربية الان لا يلقب بالقاب ضباط الجيوش، بل يلقب بمدير ومعاون ورئيس

التربية والتعليم = ان المرحوم السلطان عبد الحميد الذي مد سكة حديد الحجاز لم يقصر في تعميم التعليم، فقد جعله في اواخر حكمه مجانياً واجبارياً، ولكن عدد الاساتذة وابنية المدارس لم يكن كافياً فشرعت الحكومة الانقلابية الدستورية الجديدة بسد هذا النقص، بان فتحت مدارس للمعلمين في عاصمة كل ولاية، وسألوا كل طفل لماذا انت في الشارع، وسألوا كل والد لماذا لم تدخل ابنك المدرسة، واصدروا امراً بتحريم جلوس ضباط الجيش وعلماء الدين والتلاميذ في القهوات والمحال العامة.

القضاء والمحاكم = وسط العثمانيون الجديد الاجراءات القضائية، وانشأوا محاكم الصلح وجعلوا رسم رفع الدعوى في القضايا الصغيرة عشرة قروش عثمانية وهي تساوي ثمانية قروش مصرية وحتموا ان تنظر القضية في بحر ثلاثة ايام. ثم وضعوا قانوناً جديداً اسمه قانون الاشكاء على الحكام، ليسهلوا بذلك الوصول الى مرعة كسر شوكة المتغطرسين من الحاكمين، كما ان هذا القانون قد حفظ كرامة الحكام الابرياء وحماهم من الكيد لهم ومن التلفيق عليهم الخ. كما انهم سهلوا عملية التوكيل في القضايا الصغيرة واعطوا للمتقاضين فيها حق توكيل المتقاضي لصديقه من غير المحامين وجعلوا رسم التوكيل عشرة قروش . وبسطوا الاجراءات الى اقصى حد

لجان التنسيقات = ثم شكلوا لجاناً في كل ولاية ومتصرفية باسم «هيئة التنسيقات» فتناولت هذه الهيئة التحقيق في حالة كل موظف في الدولة، من اكبر كبير فيها الى اصغر مستخدم. فطهرت جهاز الدولة من كل من اصابته شبهة، او كان على عجز في كفايته، او كان متقدماً في السن، او كان فيه ضعف في الصحة الخ. كما ان الحكومة الجديدة جعلت الموظفين يعملون في الدواوين بعد الظهر ايضا

الجيش = والتفت رجال الدولة الى الجيش فرفعوا مستواه بان استقدموا لتنظيمه بعثات عسكرية المانية وارسلوا بعثات من الطلاب العثمانيين الى مدارس المانيا العسكرية، وقد تعمد الاتراك ذلك لان المانيا لم تحكم ببلاد اسلامية ولا اساءت الى المسلمين كما اساءت روسيا وانكلترا وفرنسا.

كما انهم جعلوا البدل العسكري مائة جنيه ذهباً بشرط ان يتدرب دافع البدل على حمل السلاح في الثكنات العسكرية ستة اشهر مع استحالة قبول البدل العسكري في ايام الحرب

البرق والبريد = ثم اعادوا النظر في امر المواصلات مرة اخرى فاكثروا من فروع التلغراف وجعلوها تفتح ابوابها للناس ليلا ونهارا في جميع انحاء الدولة، فكل مركز تلغراف فيه آلة برقية كان يشتغل ليلا ونهارا حتى ولو كان في قرية صغيرة

واما البريد فقد امروا بان لا تقفل ابوابه في عواصم الولايات مطلقاً لا في الليل ولا في النهار، فانت وانا كنا نذهب الى مركز البريد العام في بيروت او ادرنة او طرابلس الغرب او بغداد في اية ساعة من ساعات الليل لتصدر رسالة او طرد او تسحب حوالة مالية او تسجل مكتوباً او تتسلم رسالة او جريدة او طرداً الخ فقد رتبوا لذلك نوبتجيات تتداول العمل ليلا لانهم اعتبروا البريد والبرق مثل البوليس والسكة الحديد والمستشفيات وشركة الماء والكهرباء والمطافىء وانهما من المرافق العامة الضرورية التي يحتاجها الشعب في كل لحظة، كما ان الحكومة ايضاً تحتاج الى هذه المرافق في كل لحظة.

اما بعد = فانني ابسط هذه المعلومات عن الاجراءات العثمانية الثورية التي شهدت حدوثها قبل ٤٥ عاماً بقصد تقديمها مع باقة من الورد والياسمين هدية وتحية الى حكومتنا المصرية الثورية لتنظر فيها وتختار ما يفيد شعبنا الذي ارهقه حكام الامس الدابر وطواغيت العهد الغابر

القاهرة

محمد علي الطاهر

CORREO Argentino
Central B

Tarifa Reducida
Concesión Nº 1806

Franqueo Pagado
Concesión Nº 709

Registro Nac. de la Prop. Intelectual Nº 378853

LA NATURA

REVISTA ARABE MENSUAL DE CULTURA
Fundada el 20 de Julio de 1922
Direc. - Propietario: **MOHAMED M. RAMADAN**
Casilla de Correo 2 - Sucursal 16 B
Ad. Reconquista 1010 — T. E. 31 - 1597
Buenos Aires — (Argentina)

No. 9 Marzo de 1954 Año 32

سفر صاحب الفطرة ومديرها الى براغواي وبرازيل

وفاءً لما نشرناه في جزء ماضٍ، قريباً سيزارنا صاحب «الفطرة» ومديرها الاستاذ محمد محمود رمضان قاصداً اسونسيون حيث يمكث بعض الايام تلبية لدعوة احرار الاخوان العرب والجهاد والادب في جمهورية البراغواي ومن ثم يسافر الى البرازيل وستفيدهم ادارة الفطرة عن يوم سفر حضرة المدير اليهم بالضبط شاكرينهم سلفاً على عنايتهم الوطنية والادبية

الادارة

Apoye el 2o. Plan Quinquenal